

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

فائدة : « الزكاة » في اللغة : النماء . وقيل : النماء والتطهير . لأنها تنمى المال وتطهر معطيها . وقيل : تنمى أجرها . وقال الأزهري : تنمى الفقراء . قلت ، لو قيل : إن هذه المعاني كلها فيها لكان حسنا : فتنبى المال . وتنمى أجرها . وتنمى الفقراء . وتطهر معطيها . وسميت « زكاة » في الشرع للمعنى اللغوي . وحدها في الشرع : حق يجب في مال خاص . قاله في الفروع .

قوله ﴿ وَلَا تَجِبُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ﴾

يعنى لا تجب في غير السائمة ، والخارج من الأرض ، والأثمان ، وعروض التجارة وقوله وقال ﴿ أَصْحَابُنَا تَجِبُ فِي الْمَتَوَلَّدِ بَيْنَ الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ ﴾ . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وهو من المفردات . وجزم به المصنف في الهادى . قال في الفروع : جزم به الأكثر . قال : ولم أجد فيه نصا . وإنما أوجبوا فيه ، تغليبا واحتياطاً ، كتحريم قتله ، وإيجاب الجزاء بقتله . والنصوص تتناوله . قال المجد : تتناوله بلا شك .

واختار المصنف : لا تجب الزكاة فيه . وإليه ميل الشارح . وجزم به في الوجيز . قال في الفروع : وهو متجه . وأطلق في التبصرة فيه وجهين . وذكر ابن تيميم : أن القاضي ذكرهما . وحكى في الرعاية فيه روايتين . وأطلق الخلاف في الفائق .

قوله ﴿ وَفِي بَقَرِ الْوَحْشِ رَوَايَتَانِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والفائق ، والمحزر .

إحداهما : تجب فيها . وهى المذهب . وعليه جواهر الأصحاب .
قال فى الفروع : هو ظاهر المذهب . اختاره أصحابنا . قال المجد : اختاره
الأصحاب . وهو من المفردات .

والرواية الثانية : لاتجب الزكاة فيها . اختارها المصنف . وهو ظاهر قوله
« ولا تجب فى غير ذلك » قال الشارح : وهى أصح . قال فى مجمع البحرين :
ولا زكاة فى بقر الوحش ، فى أصح الروايتين . قال ابن رزين : وهو أظهر .
وصححه فى تصحيح المحرر . وجزم به فى الوجيز . قال فى الخلاصة : وفائدته تكميل
النصاب ببقرة وحش . انتهى . والظاهر : أنه أراد فى الغالب ، وإلا فمضى كمل
النصاب منه وجبت فيه ، عند من يقول ذلك .

فوائد

منها : حكم الغنم الوحشية حكم البقر الوحشية ، خلافا ومذهبا . والوجوب فيها
من المفردات .

ومنها : لاتجب الزكاة فى الظباء . على الصحيح من المذهب . ونص عليه .
وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وعليه الأصحاب . وحكى القاضى فى الطريقة ، وابن
عقيل فى المفردات ، عن ابن حامد : وجوب الزكاة فيها . وحكى رواية . لأنها
تشبه الغنم . والظبية تسمى غنزا . وهو من المفردات . وأطلقهما فى المحرر .

ومنها : تجب الزكاة فى مال الصبي والمجنون ، بلا خلاف عندنا .
وهل تجب فى المال المنسوب إلى الجنين ، إذا انفصل حيا أم لا ؟ .
قال فى الفروع : ظاهر كلام الأكثر : عدم الوجوب . وجزم به فى المجد فى
مسألة زكاة ملك الصبي ، معللا بأنه لا مال له . بدليل سقوطه . لاحتمال أنه ليس
حملا ، أو أنه ليس حيا .

وقال المصنف فى فطرة الجنين : لم يثبت له أحكام الدنيا إلا فى الإرث والوصية

بشروط خروجه حيا . واختار صاحب الرعاية الوجوب بحكمنا له بالملك ظاهراً ،
حتى منعنا باقي الورثة . وهما وجهان . ذكرهما أبو المعالي . ومنعه في الفروع .

تنبيه : دخل في قوله ﴿ وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِشُرُوطِ خَمْسَةٍ : الإسلام ، والحُرِّيَّةُ ﴾
المعتق بعضه . فتجب الزكاة فيما يملكه بجزءه الحر . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ وَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ ﴾

هذا المذهب . وقطع به الأكثر . قال في الرعاية : لا تجب على أصلي ، على
الأشهر . وكذا المرتد . نص عليه . سواء حكمنا ببقاء ملكه مع الردة أو زواله .
جزم به في المذهب ، والكافي ، والتلخيص ، وغيرهم . وقدمه في المستوعب ،
والجهد في شرحه . ونصره . وذكره في الشرح ظاهر المذهب . واختاره القاضي في
المجرد وغيره . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع [في كتاب الصلاة] .
فقليل : لكونها عبادة .

قلت : وهو الصواب . وقيل : لمنعه من ماله .

وإن قلنا « يزول ملكه » فلا زكاة عليه . وأطلق القولين ابن تيمم .

وعنه تجب عليه ، بمعنى أنه يعاقب عليها إذا مات على كفره .

وعنه تجب على المرتد . نصره أبو المعالي . وصححه الأزجي في النهاية .

وقال ابن عقيل في الفصول : تجب لما مضى من الأحوال على ماله حال رده .

لأنها لا تزيل ملكه ، بل هو موقوف . وحكاه ابن شاقلا رواية . وأطلقهما في

المحرر ، ومختصر ابن تيمم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق .

وتقدم ذلك بأنهم من هذا في أول كتاب الصلاة .

قوله ﴿ وَلَا تَجِبُ عَلَى مُكَاتِبٍ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه هو كالقن . وعنه يزكي بإذن سيده .

قوله ﴿ فَإِنْ مَلَكَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ مَالًا - وَقُلْنَا : إِنَّهُ يَمْلِكُهُ - فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ﴾ .

يعنى على واحد منهما . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال ابن تيميم ، وابن رجب فى قواعدهم ، وصاحب الحواشى ، والقواعد الأصولية : قاله أكثر الأصحاب .

قلت : منهم أبو بكر ، والقاضى ، والزرکشى . وهو للمذهب المعروف المقطوع به . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع ، والمحرق ، وابن تيميم ، ومجمع البحرين ، والفائق ، وغيرهم . وعنه يركيه العبد . ذكرها فى الإيضاح وغيره . وقاله ابن حامد . واختاره فى الفائق .

وعنه يركيه العبد بإذن سيده . قال ابن تيميم : والمنصوص عن أحمد : يركى العبد ماله بإذن سيده .

وعنه التوقف . وقال فى الفروع - تبعاً لابن تيميم وغيره - : ويحتمل أن يركيه السيد . قال فى القواعد الفقهية ، وعن ابن حامد : أنه ذكر احتمالاً بوجوب زكاته على السيد ، على كلا الروايتين - فيما إذا ملك السيد عبده - سواء قلنا يملكه . أولاً لأنه إما ملك له ، أو فى حكم ملكه . لتمكنه من التصرف فيه . كسائر أمواله . قلت : وهو مذهب حسن . فإن قلنا : لا يملكه فزكاته على سيده بلا نزاع . تنبيه : أفادنا المصنف - رحمه الله - أن العبد إذا ملكه سيده مالا : أن فى ملكه خلافاً . لقوله « وقلنا إنه يملكه » .

واعلم أن الصحيح من المذهب والروايتين : أنه لا يملك بالتملك . وعليه أكثر الأصحاب . منهم المحرق ، وأبو بكر ، والقاضى . قاله ابن رجب فى قواعد وقواعد ابن اللحام . وقال : هذه الرواية أشهر عند الأصحاب . قال فى التلخيص - فى باب

الديون المتعلقة بالريق - والذي عليه الفتوى : أنه لا يملك . قال في الفروع -
في آخر باب الحجر - اختار الأصحاب : أنه لا يملك .

والرواية الثانية : يملك بالتملك . اختاره أبو بكر . قاله في الفروع ، وابن
شاقلا . وصححها ابن عقيل ، والمصنف في المغنى . قال في القواعد الأصولية :
وهي أظهر . قال في الفائق ، والحاوى الصغير : ويملك بتملك سيده وغيره ، في
أصح الروايتين . قال في الرعايتين : لو مُلِّك مَلَكه في الأقيس . وأطلقهما في
الفروع ، والتلخيص ، ومجمع البحرين ، والحاوى الكبير .

فأمره : لهذا الخلاف فوائد عديدة . أكثرها متفرقة في الكتاب .

ومنها : ما تقدم . وهو ما إذا ملكه سيده مالا .

ومنها : إذا ملكه سيده عبداً وأهلاً عليه هلال الفطر . فإن قلنا : لا يملكه ،
ففطرته على السيد .

وإن قلنا : يملكه ، لم تجب على واحد منهما ، على الصحيح من المذهب .
واختاره القاضى ، وابن عقيل ، وغيرهما . اعتباراً بزكاة المال . وقال في الفروع :
فلا فطرة إذن في الأصح .

وقيل : تجب فطرته على السيد . صححه المصنف ، والشارح .

قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما في القواعد الفقهية . ويؤدى السيد عن عبد عبده . إذ لا يملك
بالتملك . وإن ملك فلا فطرة له . لعدم ملك السيد ونقص ملك العبد .

وقيل : يلزم السيد الحر كنفقته . وهو ظاهر الخرقى . واختاره المصنف

[والشارح] .

ومنها : تكفيره بالمال في الحج ، والأيمان ، والظهار ، ونحوها . وفيه
للأصحاب طرق . ذكرها ابن رجب في فوائده . وذكرتها في آخر كتاب الأيمان .

ومنها : إذا باع عبداً ، وله مال . وللأصحاب أيضاً : فيها طرق . ذكرتها
في آخر باب بيع الأصول والثمار في كلام المصنف .

ومنها : إذا أذن لعبده الذمي أن يشتري له بماله عبداً مسلماً . فاشتراه .
فإن قلنا : يملك بالتملك ، لم يصح شراؤه له .

وإن قلنا : لا يملك ، صح . وكان مملوكاً للسيد . قال الجدي : هذا قياس
المذهب عندى . قال ابن رجب ، قلت : ويتخرج فيه وجه : لا يصح على القولين
بناء على أحد الوجهين : أنه لا يصح شراء الذمي لمسلم بالوكالة . انتهى .
قلت : ويتخرج الصحيح على القولين ، بناء على أحد الوجهين : أنه لا يصح
شراء الذمي لمسلم بالوكالة .

ومنها : عكس هذه المسألة . لو أذن الكافر لعبده المسلم - الذي يثبت ملكه
عليه - أن يشتري بماله رقيقاً مسلماً . فإن قلنا : يملك ، صح . وكان العبد له .
وإن قلنا : لا يملك ، لم يصح .

ومنها : تسرى العبد ، وفيه طريقان .

أحدهما : بناؤه على الخلاف في ملكه . فإن قلنا : يملك ، جاز تسريه ،
وإلا فلا . لأن الوطء بغير نكاح ولا ملك يمين : محرم ، بنص الكتاب والسنة .
وهي طريقة القاضى ، والأصحاب بعده . قاله ابن رجب . وقدمه في الفروع .
والثاني : يجوز تسريه على كلا الروايتين . وهي طريقة الخرقى ، وأبى بكر ،
وابن أبى موسى ، وأبى إسحاق بن شاقلا . ذكره عنه فى الواضح ، ورجحها المصنف
فى المغنى . قال ابن رجب : وهى أصح . وحررها فى فوائده .

وتأتى هذه الفائدة فى كلام المصنف فى آخر باب نفقة الأقارب والمالك ،
فى قوله « وللعبد أن يتسرى بإذن سيده » بأنهم من هذا .

ومنها : لو باع السيد عبده نفسه بمال فى يده . فهل يعتق ؟ والمنصوص : أنه

يعتق بذلك . وذكره القاضى مع قوله « إن العبد لا يملك » وقول القاضى على القول بالملك .

ومنها : إذا أعتقه سيده وله مال ، فهل يستقر ملكه للعبد أم يكون للسيد ؟ على روايتين . فمن الأصحاب من بناها على القول بالملك وعدمه .

فإن قلنا : بملكه استقر ملكه عليه بالعتق ، وإلا فلا . وهى طريقة أبى بكر ، والقاضى فى خلافه ، والمجد . ومنهم : من جعل الروايتين على القول بالملك . ومنها : لو اشترى العبد زوجته الأمة بماله .

فإن قلنا : يملك ، انفسخ نكاحه ، وإن قلنا : لا يملك ، لم ينفسخ . ومنها : لو ملكه سيده أمة فاستولدها .

فإن قلنا : لا يملك . فالولد ملك السيد . وإن قلنا : يملك ، فالولد مملوك العبد ، لكنه لا يعتق عليه ، حتى يعتق . فإذا أعتق — ولم ينزعه منه قبل عتقه — عتق عليه لتمام ملكه حينئذ . ذكره القاضى فى المجرى .

ومنها : هل ينفذ تصرف السيد فى مال العبد دون استرجاعه ؟

فإن قلنا : لا يملك ، صح بغير إشكال . وإن قلنا : يملك ، فظاهر كلام الإمام أحمد : أنه ينفذ عتق السيد لرقيق عبده . قال القاضى : فيحتمل أن يكون رجع فيه قبل عتقه ، قال : وإن حُمل على ظاهره ، فلأن عتقه يتضمن الرجوع فى التملك .

ومنها : لو وقف عليه . فنص أحمد : أنه لا يصح . فقيل : ذلك يتفرع على القول بأنه لا يملك . فأما إن قيل : إنه يملك ، فيصح الوقف عليه ، كالمكاتب فى أظهر الوجهين ، والأكثر على أنه لا يصح الوقف عليه ، على الروايتين لضعف ملكه [ويأتى فى كلام المصنف فى أول الوقف] .

ومنها : وصية السيد لعبده بشيء من ماله . فإن كان بجزء مشاع منه : صح وعتق من العبد بنسبة ذلك الجزء ، لدخوله فى عموم المال . ويكمل عتقه من بقية

الوصية . نص عليه . وفي تعليقه ثلاثة أوجه . ذكرها ابن رجب في فوائد قواعده . وعنه : لا تصح الوصية لمعين .

ومنها : ذكر ابن عقيل : وإن كانت الوصية بجزء معين ، أو مقدر . ففي صحة الوصية روايتان . أشهرهما : عدم الصحة .

فمن الأصحاب : من بناهما على أن العبد هل يملك أم لا ؟ وهى طريقة ابن أبى موسى ، والشيرازى ، وابن عقيل ، وغيرهم . وأشار إليه الإمام أحمد فى رواية صالح ومنهم من حمل الصحة على أن الوصية لقدر [من] العين ، أو لقدر من التركة لا بعينه . فيعود إلى الحق المشاع .

قال ابن رجب : وهو بعيد جداً .

ويأتى ذلك فى كلام المصنف ، فى باب الموصى له بأنهم من هذا .

ومنها : لو غزى العبد على فرس مملوكه إياه سيده .

فإن قلنا : يملكها العبد لم يسهم لها . لأنها تبع لما ملكها . فيرضخ لها ، كما يرضخ له . وإن قلنا : لا يملكها أسهم لها . لأنها لسيده . قال ابن رجب ، قال الأصحاب : والمنصوص عن الإمام أحمد : أنه يسهم لفرس العبد . وتوقف مرة أخرى . ولا يسهم لها متحداً .

وموضع هذه الفوائد فى كلام الأصحاب ، فى آخر باب الحجر فى أحكام العبد .

تخييم : هل الخلاف فى ملك العبد بالتملك مختص بتملك سيده أم لا ؟

فاختار فى التلخيص : أنه مختص به ، فلا يملك من غير جهته . وقدمه فى الفروع ، والرايعيتين . وقال فى التلخيص : وأصحابنا لم يقيدوا الروايتين بتملك السيد ، بل ذكروهما مطلقاً فى ملك العبد إذا مَلَكَ .

قلت : جزم به فى الحاويين ، والفائق .

قال فى القواعد : وكلام الأكثرين ، يدل على خلاف ما اختاره صاحب

التلخيص .

فإذا علمت ذلك : فيتفرع على هذا الخلاف مسائل .

منها : اللقطة بعد الحول . قال طائفة من الأصحاب : تنبئ على رويي الملك وعدمه ، جملاً لتمليك الشارع كتمليك السيد . منهم : صاحب المستوعب . وظاهر كلام ابن أبي موسى : أنه يملك اللقطة ، وإن لم تملك بتمليك سيده . وعند صاحب التلخيص : لا يملكها بغير خلاف . وكذلك في الهداية ، والمغنى ، والكافي ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والمذهب ، والخلاصة . والفائق ، وغيرهم : أنها ملك لسيده بمضى الحول .

ومنها : حيازة المباحات : من احتطاب ، أو احتشاش ، أو اصطيد ، أو معدن أو غير ذلك . فمن الأصحاب من قال : هو ملك لسيده دونه . رواية واحدة ، كالقاضي ، وابن عقيل . لكن لو أذن له السيد في ذلك فهو كتمليكه إياه . ذكره القاضي وغيره .

وخرج طائفة المسألة على الخلاف في ملك العبد وعدمه . منهم المجد . وقاسه على اللقطة . وهو ظاهر كلام ابن عقيل في موضع آخر .

ومنها : لو أوصى للعبد ، أو وهب له . وقبله بإذن سيده ، أو بدونه - إذا أجزنا له ذلك على المنصوص - فالمال للسيد . نص عليه في رواية حنبل . وذكره القاضي وغيره . وبناء ابن عقيل وغيره على الخلاف في ملك السيد .

ويأتى أيضاً هذا في كلام المصنف في باب الوصى له .

ومنها : لو خلع العبد زوجته بعوض . فهو للسيد . ذكره الخرقى . وظاهر كلام ابن عقيل : بناؤه على الخلاف في ملك العبد .

قال ابن رجب : ويعضده أن العبد هنا يملك البضع . فملك عوضه بالخلع . لأن من ملك شيئاً ملك عوضه . فأما مهر الأمة : فهو للسيد .

ذكر ذلك كله . ابن رجب في الفائدة السابعة من قواعده بأبسط من هذا .

فأمره : تجب الزكاة على المعتق بعرضه بقدر ما يملكه ، على ما تقدم .

قوله ﴿الثَّالِثُ: مِلْكُ نِصَابٍ. فَإِنْ تَقَصَّ عَنْهُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَقْصًا يَسِيرًا، كَالْحَبَّةِ وَالْحَبَّتَيْنِ﴾.

فالنصاب تقريب في النقدين . وهذا المذهب . قال في الفروع : وذهب إليه الأكثرون . قدمه ابن تميم [والرايعتين ، والحاويين] تبعاً للمصنف في المغنى ، والكافى ، وصاحب مجمع البحرين . وقال : قاله غير الخرقى . قال في الفائق : ولو نقص النصاب مالا يضبط - كحبة وحبتين - فى أصح الوجهين . قال فى الحواشى : قاله الأصحاب .

قال الزركشى : المشهور عند الأصحاب : لا يعتبر النقص ، كالحبة والحبتين . وجزم به فى التلخيص ، والنظم .

وعنه النصاب تحديد . فلا زكاة فيه . ولو كان النقص يسيراً . قال فى المبهج : هذا أظهر وأصح . وجزم به فى الوجيز . قال فى الشرح : وهو ظاهر الأخبار . فينبغى أن لا يعدل عنه . وهو ظاهر كلام الخرقى . وهو قول القاضى ، إلا أنه قال : إلا أن يكون نقصاً يدخل فى المكايل ، كالأوقية ، ونحوها . فلا يؤثر . وأطلقهما فى الفروع ، وحواشى والكافى ، والمقنع ، والزركشى .
وعنه لا يضر النقص . ولو كان أكثر من حبنتين .

وعنه حتى ثلاثة دراهم ونصف وثلث مثقال . وأطلق فى الفائق فى ثلث مثقال الروايتين . وأطلق ابن تميم فى الدائق والدائقين الروايتين .
وقيل : الدائق والدائقان لا يمنع فى الفضة ، ويمنع فى الذهب . قال أبو المعالى : وهذا أوجه .

وقيل : يضر النقص اليسير فى أول الحول أو وسطه ، دون آخره .
قال الزركشى : لا يعتبر النقص اليسير . ثم بعد ذلك يؤثر نقص ثمن ، فى رواية اختارها أبو بكر . وفى [أخرى فى] الفضة ثلث درهم . وفى أخرى فى الذهب نصف مثقال . ولا يؤثر الثلث .

فائدتاه

إمدهما : الصحيح : أن نصاب الزرع والتمر تحديد . وجزم به القاضى فى المجرى .
والسامرى فى المستوعب ، والمصنف فى المغنى ، والمجد فى شرحه . وهو ظاهر كلام
الخرقى .

وعنه نصاب ذلك تقريب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وجزم به فى
الوجيز . وقدمه فى الرعايتين ، والحاويين .

قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما فى الفروع ، والفائق ، وابن تيم .

فعلى المذهب : يؤثر نحو رطلين ومُدَّين .

وعلى الرواية الثانية : لا يؤثر . قاله فى الفروع ، قال : وجعله فى الرعاية من
فوائد الخلاف .

الثانية : لا اعتبار بنقص داخل الكيل ، فى أصح الوجهين . قال فى الفروع :
وجزم به الأئمة . وقيل : يعتبر . وقال فى التلخيص : إذا نقص مالو وزَّع على الخمسة
أوسق ظهر فيها : سقطت الزكاة ، وإلا فلا .

قوله ﴿ وَتَجِبُ فِيمَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ بِالْحِسَابِ ، إِلَّا فِي السَّائِمَةِ ﴾ .

لا تجب الزكاة فى وقص السائمة ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير
الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وقيل : تجب فى وقصها . اختاره الشيرازى .

فعلى هذا القول : لو تلف بعير من تسعة أبعرة ، أو ملكه قبل التمكن .
إن اعتبرنا التمكن : سقط تسع شياء . ولو تلف من التسع ستة زكى الباقي ثلث شاة .
ولو كانت مغصوبة فأخذ منها بعيراً بعد الحول زكاه بتسع شاة^(١) .

(١) فى الكشف (ج ٢ ص ١٥٢) بخمس شاة

ولو كان بعضها رديئاً أو صغاراً كان الواجب وسطاً . ويخرج من الأعلى بالقيمة فهذه أربع مسائل من فوائده .

وعلى المذهب : يجب في الصورة الأولى شاة . وفي الثانية : ثلاثة أخماسها . وفي الثالثة : خمسها . وفي الرابعة : يتعلق الواجب بالخيار . ويتعلق الردىء بالوقص لأنه أخط . واختاره أبو الفرج أيضاً .

ومن فوائد الخلاف أيضاً : لو تلف عشرون بعيراً من أربعين قبل التمكن . فيجب على المذهب : خمسة أنساع بنت لبون . وعلى الثانى : يجب نصف بنت لبون وعلى المذهب : لو كان عليه دين بقدر الوقص لم يؤثر في وجوب الشاة المتعلقة بالنصاب . ذكره ابن عقيل وغيره . قاله في الفروع ، واقتصر عليه . قال المجد في شرحه : وفوائد ذلك كثيرة .

فائدة : قال في الفروع : في تعلق الوجوب بالزائد على نصاب السرقة احتمالان يعنى أن القطع يتعلق بجميع المسروق ، أو بالنصاب منه فقط . فظاهر ما قطع به المجد في شرحه : أنه يتعلق بالجميع . وهى نظير المسألة التى قبلها .

قوله ﴿ فَلَا زَكَاةَ فِي دِينِ الْكِتَابَةِ ﴾

هذا المذهب . وقطع به الأصحاب . لعدم استقرارها . قال في الفروع : ولهذا لا يصح ضمان دين الكتابية . وفيه رواية بصحة الضمان . فدل على الخلاف هنا . انتهى قوله ﴿ وَلَا فِي السَّائِمَةِ الْمُوقُوفَةِ ، وَلَا فِي حِصَّةِ الْمَضَارِبِ مِنَ الرِّبْحِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ . عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِيهِمَا ﴾ .

أما السائمة الموقوفة : فإن كانت على معينين - كالأقارب ونحوهم - ففي وجوب الزكاة فيها وجهان . وأطلقهما ابن تيميم ، والرايعتين ، والحاويين .

أمرهما : تجب الزكاة فيها . وهو المذهب . نص عليه . قدمه في الفروع ، وشرح المجد ، والفاائق . قال في الرعاية الكبرى : والنص الوجوب .

والوجه الثاني : لا زكاة فيها . قدمه في الشرح . قال بعض الأصحاب : الوجهان

مبنيان على ملك الموقوف عليه وعدمه . وجزم به المجد في شرحه . وعند بعض الأصحاب : الوجهان مبنيان على رواية الملك فقط . قاله ابن تيم .

فعلى المذهب : لا يجوز أن يخرج من عينها ، لمنع نقل الملك في الوقف .

فيخرج من غيرها .

قلت : فيعابى بها .

وإن كانت السائمة أو غيرها وقفاً على غير معين ، أو على المساجد والمدارس ،

والربط ونحوها ، لم تجب الزكاة فيها . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب قاطبة .

ونص عليه . فقال في أرض موقوفة على المساكين : لا عشر فيها . لأنها كلها تصير

إليهم . قال في الفروع : ويتوجه خلاف .

فأئمة : لو وقف أرضاً أو شجراً على معين : وجبت الزكاة مطلقاً في الغلة ،

على الصحيح من المذهب . لجواز بيعها . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه .

وجزم به الخرقى ، والتلخيص ، وابن رزين في شرحه ، والزرکشی ، والمستوعب -

وقال رواية واحدة - وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، والرعاية الكبرى .

وقيل : تجب مع غنى الموقوف عليه ، دون غيره . جزم به أبو الفرج ، والحلواني ،

وابنه ، وصاحب التبصرة . قال في الفروع : ولعله ظاهر ما نقله علي بن سعيد وغيره

فحيث قلنا بالوجوب ، فإن حصل لكل واحد نصاب زكاة . وإلا خرج على

الروایتين في تأثير الخلط في غير السائمة ، على ما يأتي .

فوائد

منها : لو أوصى بدراهم في وجوه البر ، أو ليشتري بها ما يوقف . فاتجر بها

الموصى : فربحه - مع أصل المال - فيما وصى به . ولا زكاة فيهما . وإن خسر ضمن

النقص . نقله الجماعة عن الإمام أحمد . وقيل : ربحه إرث .

وقال في المؤجّر - فيمن أئجر بمال غيره - إن ربح : له أجرة مثله .
ويأتى ما إذا بنى فى الموصى بوقفه بعد الموت وقبل وقفه : فى كتاب الوصايا
فى فوائد ما إذا قبل الوصية بعد الموت متى يثبت له الملك .
ومنها : المال الموصى به يزكّيه مَنْ حال عليه الحول على ملكه .
ومنها : لو وصى بنفع نصاب سائمة : زكّاها مالك الأصل . قال فى الرعايتين ،
وتابعه فى الفروع : ويحتمل لازكاة إن وصى بها أبدا . فيعابى بها .
وأما حصّة المضارب من الربح قبل القسمة : فذكر المصنف فى وجوب الزكاة
فيها وجهين [وأطلقهما فى الفائق] وقال : إن حصّة المضارب من الربح قبل القسمة
لا تخلو ، إما أن نقول : لا يملكها بالظهور أو يملكها . فإن قلنا : لا يملكها بالظهور
فلا زكاة فيها ، ولا ينعقد عليها الحول حتى تقسم ، وإن قلنا : تملك بمجرد الظهور
فالصحيح من المذهب : لا تجب فيها الزكاة أيضاً ، ولا ينعقد عليها الحول قبل
القسمة . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . منهم أبو بكر ، وابن أبى موسى ،
والقاضى . وجزم به فى الخلاف والمجرد . وذكره فى الوسيلة ظاهر المذهب . واختاره
المصنف وغيره . وصححه فى تصحيح الحرر . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى
الشرح ، والفروع ، والحواشى ، وغيرهم .

واليوم الثانى : تجب الزكاة فيها . وينعقد عليها الحول . اختاره أبو الخطاب .
وقدمه فى المستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاويين . وأطلقهما فى المذهب ،
وشرح المجد وغيره ، والفائق . وقال فى الفائق - بعد إطلاق الوجهين - والختار
وجوبها بعد الحاسبة .

فعلى القول بالوجوب : يعتبر بلوغ حصته نصاباً . فإن كانت دونه انبنى على
الخلطة فيه ، على ما يأتى . ولا يلزمه إخراجها قبل القبض ، كالدين . ولا يجوز
إخراجها من مال المضاربة بلا إذن . على الصحيح من المذهب . نص عليه .
وقدمه فى الفروع وغيره .

قال في القواعد : وأما حق رب المال : فليس للمضارب تزكيته بدون إذنه .
نص عليه في رواية الأجرى . اللهم إلا أن يصير المضارب شريكا . فيكون حكمه
حكم سائر الخلطاء .

وقيل : يجوز . لدخولها على حكم الإسلام . ومن حكمه : وجوب الزكاة
وإخراجها من المال . صححه صاحب المستوعب ، والمحرر . أطلقهما في المحرر ، والفائق
فائدة : يلزم رب المال زكاة رأس ماله مع حصته من الربح . وينعقد عليها
الحول بالظهور . نص عليه . زاد بعضهم : في أظهر الروايتين . قال في الفروع : وهو
سهو . وقيل : قبضها . وفيه احتمال . ويحتمل سقوطها قبله لتزلزلها انتهى .

وأما حصة المضارب إذا قلنا « لا يملكها بالظهور » فلا يلزم رب المال زكاتها ،
على الصحيح من المذهب . وهو قول القاضى ، والأكثرين . واختاره المجد في
شرحه . وحكى أبو الخطاب في إلتصاره عن القاضى : يلزم رب المال زكاته ، إذا
قلنا : لا يملكه العامل بدون القسمة . وهو ظاهر كلام القاضى في خلافه في مسألة
المزارعة . وحكاه في المستوعب وجهاً . وصححه وهو من المفردات . قال في القواعد
الفقهية : وهو ضعيف . قال في الحواشى : وهو بعيد . وقدمه المجد في شرحه ، لكن
اختار الأول .

فائدة : لو أداها رب المال من غير مال المضاربة : فرأس المال باق . وإن
أداها منه : حُسِبَ من المال والربح ، على الصحيح [من المذهب] قدمه في
الفروع . وقال : ذكره القاضى . وتبعه صاحب المستوعب ، والمحرر وغيرهما .
فينقص ربع عشر رأس المال . وقال المصنف في المغنى ، والشارح : يحسب من
الربح فقط ، ورأس المال باق . وجزما به . لأن الربح وقاية لرأس المال . وقدمه في
الرعاية ، والحواشى . وقال في الكافى : هى من رأس المال . ونص عليه الإمام أحمد .
لأنه واجب عليه كدينه . وقيل : إن قلنا الزكاة فى الذمة : فمن الربح ورأس المال .
وإن قلنا : فى العين ، فمن الربح فقط .

قوله ﴿وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى مَلِيٍّ - مِنْ صَدَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ - زَكَاهُ إِذَا قَبَضَهُ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه لا تجب فيه الزكاة ، فلا يزكيه إذا قبضه . وعنه يزكيه إذا قبضه ، أو قبل قبضه . قال في الفائق : وعنه يلزمه في الحال . وهو المختار .

تنبيه : قوله « على ملى » من شرطه : أن يكون باذلاً .

فائدة : الحوالة به والإبراء منه : كالقبض ، على الصحيح من المذهب . وقيل : إن جعلاً وفاءً فكالقبض ، وإلا فلا .

قوله ﴿زَكَاهُ إِذَا قَبَضَهُ لِمَا مَضَى﴾ .

يعنى من الأحوال . وهذا المذهب . سواء قصد ببقائه الفرار من الزكاة أو لا وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره . وعليه الأصحاب . وعنه يزكيه لسنة واحدة ، بناء على أنه يعتبر لوجوبها إمكان الأداء . ولم يوجد فيما مضى .

فوائد

إمداها : يجزيه إخراج زكاته قبل قبضه لزكاة سنين ، ولو وقع التعجيل لأكثر من سنة لقيام الوجوب . وإنما لم يجب الأداء رخصة .
الثانية : لو ملك مائة نقداً ، ومائة مؤجلة : زكى النقد لتمام حوله . وزكى المؤجل إذا قبضه .

الثالثة : حول الصداق : من حين العقد ، على الصحيح من المذهب ، عيناً كان أو ديناً ، مستقراً كان أولاً . نص عليه . وكذا عوض الخلع والأجرة . وعنه ابتداء حوله من حين القبض لا قبله .

وعنه لا زكاة في الصداق قبل الدخول حتى يقبض . فثبت الانعقاد والوجوب قبل الحول . قال المجد : بالإجماع ، مع احتمال الانفساخ .
وعنه تملك قبل الدخول نصف الصداق .

وكذا الحكم خلافاً ومذهباً في اعتبار القبض في كل دين ، إذا كان في غير مقابلة مال ، أو مال زكوى عند السكك . كموصى به ، وموروث ، وثن مسكن .
وعنه لا حول لأجرة . فيزيكه في الحال كالمعدن . اختاره الشيخ تقي الدين .
وهو من المفردات . وقيدها بعض الأصحاب بأجرة العقار . وهو من المفردات أيضاً نظراً إلى كونها غلة أرض مملوكة له .

وعنه أيضاً لا حول لمستفاد . وذكرها أبو المعالي فيمن باع سمكا صاده بنصاب زكاة . فعلى الأول : لا يلزمه الإخراج قبل القبض .

الرابعة : لو كان عليه دين من بهيمة الأنعام . فلا زكاة . لاشتراط السوم فيها .
فإن عينت زكيت كغيرها . وكذا الدية الواجبة لا تجب فيها الزكاة ، لأنها لم تتعين مالا زكويًا . لأن الإبل في الذمة فيها أصل أو أحدها .

تنبيه : شمل قول المصنف « من صداق أو غيره » القرض ، ودين عروض التجارة . وكذا المبيع قبل القبض . جزم به المجد وغيره . فيزيكه المشتري ، ولو زال ملكه عنه ، أو زال ، أو انفسخ العقد ، بتلف مطعوم قبل قبضه .
ويزكي المبيع بشرط الخيار ، أو في خيار المجلس من حكم له بملكه . ولو فسخ العقد .

ويزكي أيضاً دين السلم إن كان للتجارة ، ولم يكن أماناً .
ويزكي أيضاً ثمن المبيع ورأس مال السلم قبل قبض عوضهم ، ولو انفسخ العقد . قال في الفروع : جزم بذلك جماعة . وقال في الرعاية : وإنما تجب الزكاة في ملك تام مقبوض . وعنه أو مميز لم يقبض . ثم قال قلت : وفيما صح تصرف ربه فيه قبل قبضه . أو ضمنه بتلقه . وفي ثمن المبيع . ورأس مال المسلم قبل قبض عوضهما ،

ودين السلم إن كان للتجارة ، ولم يكن أثمانا . وفي المبيع في مدة الخيار قبل القبض روايتان .

وللبائع إخراج زكاة مبيع فيه خيار منه . فيبطل البيع في قدره . وفي قيمته روايتا تفريق الصفقة . وفي أيهما تقبل .

قوله ﴿ وفي قيمة المخرج وجهان ﴾

وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم .

قلت : الصواب قول المخرج .

فأما مبيع غير متعين ولا متميز فيزكيه البائع .

الخامسة : كل دين سقط قبل قبضه ، ولم يتعوض عنه : تسقط زكاته ، على الصحيح من المذهب . وقيل : هل يزكيه من سقط عنه ؟ يخرج على روايتين . وإن أسقطه ربه زكاة . نص عليه . وهو الصحيح من المذهب ، كالإبراء من الصداق ونحوه .

وقيل : يزكيه المبرأ من الدين ، لأنه ملك عليه . وقيل : لازكاة عليهما . وهو احتمال في الكافي . وهو من المفردات .

وإن أخذ ربه عوضاً ، أو أحال أو احتال - زاد بعضهم ، وقلنا : الحوالة وفاء - زكاه على الصحيح من المذهب . كعين وهبها . وعنه زكاة التعويض على الدين . وقيل في ذلك وفي الإبراء يزكيه ربه إن قدر وإلا المدين .

السادسة : الصداق في هذه الأحكام كالدين فيما تقدم ، على الصحيح من المذهب . وقيل : سقوطه كله لانفساخ النكاح من جهتها كإسقاطها . وإن زكت صداقها . قال الزركشي : وقيل لا ينعقد الحول . لأن الملك فيه غير تام . وقيل : محل الخلاف فيما قبل الدخول .

هذا إذا كان في الذمة . أما إن كان معيناً فإن الحول ينعقد من حين الملك .

نص عليه . انتهى .

وإن زكت صداقها كله ، ثم تنصف بطلاق : رجع فيما بقي بكل حقه . على الصحيح من المذهب . وقيل : إن كان مثليا ، وإلا فقيمة حقه .

وقيل : يرجع بنصف ما بقي . ونصف بدل ما أخرجت .

وقيل : يخير بين ذلك ونصف قيمة ما أصدقها يوم العقد أو مثله ، ولا تجزيها زكاتها منه بعد طلاقه ، لأنه مشترك .

وقيل : بلى ، عن حقها ، وتغرم له نصف ما أخرجت . ومتى لم تركه رجع بنصفه كاملا ، وتركه هي .

فإن تعذر ، فقال في الفروع : يتوجه لا يلزم الزوج . وقال في الرعاية : يلزمه . ويرجع عليها إن تعلقت بالعين . وقيل : أو بالذمة .

فأمره : لو وهبت المرأة صداقها لزوجها : لم تسقط عنها الزكاة ، على الصحيح من المذهب . قاله القاضى وغيره . وعنه تجب على الزوج . وفى الكافى احتمال بعدم الوجوب عليها .

قوله ﴿ وَفِي الدِّينِ عَلَى غَيْرِ الْمِلَى ، وَالْمُؤَجَّلِ ، وَالْمَجْهُودِ ، وَالْمَغْصُوبِ ، وَالضَّائِعِ : رَوَاتَانِ ﴾ .

وكذا لو كان على مما طل ، أو كان المال مسروقا ، أو موروثا ، أو غيره جهله . أو جهل عند من هو . وأطلقهما في الفروع ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، والمستوعب ، والمذهب الأحمد ، والمحرم .

إمراهما : كالدين على الملى . فتجب الزكاة فى ذلك كله إذا قبضه ، وهو الصحيح من المذهب . قال فى الفروع : اختاره الأكثر . وذكره أبو الخطاب ، والمجد ظاهر المذهب . وصححه ابن عقيل ، وأبو الخطاب ، وابن الجوزى ، والمجد فى شرحه ، وصاحب الخلاصة ، وتصحيح الحرر . ونصرها أبو المعالى . وقال : اختارها الحرقى ، وأبو بكر . وجزم به فى الإيضاح ، والوجيز .

وجزم به جماعة فى المؤجل . وفقاً للآئمة الثلاثة ، لصحة الحوالة به والإبراء .
وشمله كلام الخرقى . وقطع به فى التلخيص ، والمنفى ، والشرح .

والرواية الثانية : لا زكاة فيه بحال . صححها فى التلخيص وغيره . وجزم به
فى العمدة فى غير المؤجل [ورجحها بعضهم] واختارها ابن شهاب ، والشيخ
تقى الدين . وقدمه ابن تيميم ، والفائق .
وقيل : تجب فى المدفون فى داره . وفى الدين على المعسر والمماطل . وجزم فى
الكافى بوجوبها فى وديعة جهل عند من هى .

وعليه : ما لا يؤمل رجوعه : كالمسروق ، والمقصوب ، والمجحود : لا زكاة فيه .
وما يؤمل رجوعه كالدين ، على المفلس : أو الغائب المتقطع خبره فيه الزكاة . قال
الشيخ تقى الدين : هذه أقرب .

وعنه إن كان الذى عليه الدين يؤدى زكاته . فلا زكاة على ربه ، وإلا فعليه
الزكاة . نص عليه فى المجحود . ذكرهما الزركشى وغيره .

فعلى المذهب : يزكى ذلك كله إذا قبضه لما مضى من السنين ، على الصحيح
من المذهب . وعليه الأصحاب . وجزموا به .

وقال أبو الفرج فى المبهمج : إذا قلنا تجب فى الدين وقبضه ، فهل يزكىه لما مضى
أم لا ؟ على روايتين . قال فى الفروع : ويتوجه ذلك فى بقية الصور .

تنبيه : قوله « المجحود » يعنى سواء كان مجحوداً باطناً أو ظاهراً أو ظاهراً
وباطناً . هذا المذهب . وعليه الأكثر . وقيد فى المستوعب بالمجحود ظاهراً وباطناً
وقال أبو المعالى : ظاهراً .

فوائد

منها : لو كان بالمجحود بينة . وقلنا : لا تجب فى المجحود ، ففيه هنا وجهان .
وأطلقهما فى الفروع [وابن تيميم ، وقال : ذكرهما القاضى] .

أمرهما : تجب . وهو الصحيح . جزم به المجد في شرحه . وقدمه في الفائق [والرعايتين والحاويين] .

الثاني : لا تجب .

ومنها : لو وجبت في نصاب بعضه دين على معسر ، أو غصب أو ضال ونحوه . ففي وجوب إخراج زكاة ما بيده قبل قبض الدين والغصب والضال وجهان . وأطلقهما في الفروع ، وابن تميم .

أمرهما : يجب إخراج زكاة ما بيده . وهو المذهب . قدمه في الرعايتين ، والحاويين . وهو ظاهر ما قدمه المجد في شرحه . فلو كانت إبلا خمسا وعشرين ، منها خمس مغبوبة أرضا . أخرج أربعة أخماس بنت مخاض .

والثاني : لا يجب حتى يقبض ذلك . فعلى هذا الوجه : لو كان الدين على مليء فوجهان . وأطلقهما في الفروع ، وابن تميم ، والرعايتين ، والحاويين .

قلت : الصواب وجوب الإخراج .

ومنها : لو قبض شيئا من الدين ، أخرج زكاته ولو لم يبلغ نصاباً . على الصحيح من المذهب ، ونص عليه في رواية صالح ، وأبي طالب ، وابن منصور . وقال : يخرج زكاته بالحساب ولو أنه درهم . وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع ، والمجد في شرحه . والفائق وغيرهم . وقال القاضي في المجرد ، وابن عقيل في الفصول : لا يلزمه ما لم يكن المقبوض نصاباً ، أو يصير ما بيده ما يتم به نصاباً .

ومنها : يرجع المغصوب منه على الغاصب بالزكاة لنقصه بيده كتلفه .

ومنها : لو غصب رب المال بأسر أو حبس . ومنع من التصرف في ماله : لم تسقط زكاته ، على الصحيح من المذهب . لنفوذ تصرفه فيه . وقيل : تسقط .

قوله ﴿ وَقَالَ الْخَرَقِيُّ : وَاللَّقْطَةُ إِذَا جَاءَ رَبُّهَا زَكَاهَا لِلْحَوْلِ الَّذِي كَانَ

الْمَلْتَقِطُ مَمْنُوعًا مِنْهَا ﴾

اللقطة قبل أن يعلم بها ربها حكمها حكم المسال الضائع . على ما تقدم خلافاً

ومذهبها . وعند الخرقى : أن الزكاة تجب فيها إذا وجدها ربها حول التعريف .
وذكر المصنف « الخرقى » تأكيذاً لوجوب الزكاة فيما ذكره .

فوائد

إذا ملك الملتقط اللقطة ، بعد الحول ، استقبل بها حولاً وزكاهها . على الصحيح
من المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به الخرقى وغيره . وقدمه
في الفروع وغيره .

وقيل : لا يلزمه لأنه مدين بها . وحكى عن القاضى : لا زكاة فيها ، نظراً إلى
أنه ملكها مضمونة عليه بمثلها ، أو قيمتها . فهى دين عليه فى الحقيقة . انتهى .
ولذلك . قال ابن عقيل : لكن نظراً إلى عدم استقرار الملك فيها . انتهى .

فعلى القول الثانى : لو ملك قدر ما يقابل قدر عوضها : زكى . على الصحيح .
وقيل : لا . لعدم استقرار ملكه لها . وتقدم كلام ابن عقيل .

وإذا ملكها الملتقط وزكاهها فلا زكاة إذن على ربها . على الصحيح من
المذهب . وعنه بلى . وهل يزكيها ربها حول التعريف أو بعده ، إذا لم يملكها
الملتقط ؟ فيه روايتان فى المال الضال .

وإن لم يملك اللقطة - وقلنا : له أن يتصدق بها - لم يضمن حتى يختار ربها
الضمان فتثبت حينئذ فى ذمته كدين تجدد . فإن أخرج الملتقط زكاتها عليه منها .
ثم أخذها ربها ، رجع عليه بما أخرج . على الصحيح من المذهب . وقال القاضى :
لا يرجع عليه ، إن قلنا لا يلزم ربها زكاتها . قال فى الرعاية : لوجوبها على
الملتقط إذن .

قوله ﴿ وَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُنْقِصُ النَّصَابَ ﴾ .

هذا المذهب ، إلا ما استثنى . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا يمنع الدين الزكاة
مطلقاً . وعنه يمنع الدين الحال خاصة . جزم به فى الإرشاد ، وغيره .

قوله ﴿إِلَّا فِي الْحُبُوبِ وَالْمَوَاشِي﴾ .

في إحدى الروايتين . وقدمه في الفائق .

والرواية الثانية : يمنع أيضاً . وهى المذهب ، نص عليه . وعليه جماهير

الأصحاب . قال الزركشى : هذا اختيار أكثر الأصحاب . قال ابن أبى موسى :
هذا الصحيح من مذهب أحمد .

قلت : اختاره أبو بكر ، والقاضى ، وأصحابه ، والخلوانى ، وابن الجوزى ،
وصاحب الفائق ، وغيرهم . وحزم به فى العمدة . وقدمه فى المستوعب ، والفروع .
وصححه فى تصحيح الحرر . وأطلقهما فى الشرح ، والحرر ، والزعايتين ، والحاويين .
وعنه يمنع ما استدانه للنفقة على ذلك ، أو كان ثمنه . ولا يمنع ما استدانه لمؤنة
نفسه ، أو أهله . قال الزركشى : فعلى رواية عدم المنع : مالزمه من مؤنة الزرع
من أجرة حصاد ، وكراء أرض ونحوه يمنع . نص عليه . وذكره ابن أبى موسى .
وقال : رواية واحدة . وتبعه صاحب التلخيص . وحكى أبو البركات رواية : أن الدين
لا يمنع فى الظاهر مطلقاً . قال الشيخ تقي الدين : لم أجد بها نصاً عن أحمد . انتهى .
وعنه يمنع . خلا الماشية . وهو ظاهر كلام الخرقى .

فوائد

الأولى : فى الأموال : ظاهرة ، وباطنة . فالظاهرة : ما ذكره المصنف من
الحبوب والمواشى ، وكذا الثمار . والباطنة : كالأثمان ، وقيمة عروض التجارة ،
على الصحيح من المذهب . وعليه الأكثر . وقال أبو الفرج الشيرازى : الأموال
الباطنة : هى الذهب والفضة فقط . انتهى .

وهل المعدن من الأموال الظاهرة ، أو الباطنة ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيميم ، والزعايتين ، والحاويين .

أمرهما : هو من الأموال الظاهرة . وهو ظاهر كلام الشيرازى على ما تقدم .

الثاني : هو من الأموال الباطنة .

قلت : وهو الصواب . لأنه أشبه بالأثمان ، وقيمة عروض التجارة .
قال في المغني : الأموال الظاهرة : السائمة ، والحبوب ، والثمار . قال في الفائق :
ولم ينع في المعدن^(١) . وقيل : لا .

الثانية : لا يمنع الدين خمس الزكاة . بلا نزاع .

الثالثة : لو تعلق بعبد تجارةٍ أرشُ جناية : منع الزكاة في قيمته ، لأنه وجب
جبراً لا مواساة ، بخلاف الزكاة . وجعله بعضهم كالدين ، منهم صاحب الفروع
في حواشيه .

الرابعة : لو كان له عرضٌ قنية يباع لو أفلس يفي بما عليه من الدين . جعل
في مقابلة ما عليه من الدين ، وزكى مامعه من المال ، على إحدى الروايتين . قال
القاضي : هذا قياس المذهب . ونصره أبو المعالي ، اعتباراً بما فيه الحظ للمساكين .
وعنه يفعل في مقابلة مامعه ولا يزكيه . صححه ابن عقيل . وقدمه ابن تيميم ،
وصاحب الحواشي ، والرايعتين ، والحاويين . وأطلقهما في الفروع ، وشرح المجد ،
والفائق . وينبغي على هذا الخلاف : ما إذا كان بيده ألف ، وله ألف دينار على
ملىء ، وعليه مثلها . فإنه يزكى مامعه على الأولى لا الثانية . قاله في الفروع . وقدمه
في الفائق ، والرايعين ، والحاويين هنا . جعل الدين مقابلاً لما في يده . وقالوا :
نص عليه ، ثم قالوا : أو قيل مقابلاً للدين .

الخامسة : لو كان له عرض تجارة بقدر الدين الذي عليه ، ومعه عين بقدر
الدين الذي عليه . فالصحيح من المذهب : أنه يجعل الدين في مقابلة العرض ،
ويزكى مامعه من العين . نص عليه في رواية المروذي ، وأبي الحارث . وقدمه في
الفروع ، والحاوشي ، وابن تيميم .

(١) كذا في الأصل . ولعله « ومنع »

وقيل : إن كان فيما معه من المال الزكوى جنس الذى جعل فى مقابلته .
وحكاه ابن الزاغونى رواية . وتابعه فى الرايتين ، والحاويين ، وغيرهم . وإلا اعتبر
الأحظ . وأطلقهما فى الرايتين ، والحاويين .

وقيل : يعتبر الأحظ للفقراء مطلقاً . فمن له مائتا درهم وعشرة دنانير ، قيمتها
مائتا درهم . جعل الدنانير قبالة دينه ، وزكى ما معه . ومن له أربعون شاة
وعشرة أبرة ، ودينه قيمة أحدهما : جعل قبالة دينه الغنم وزكى شاتين .

السادس : دين المضمون عنه ، يمنع الزكاة بقدره فى ماله ، دون الضامن .
على الصحيح من المذهب ، خلافاً لأبى المعالى .

السابعة : لا تجب الزكاة فى المال الذى حجب عليه القاضى للغمراء ، كالمال
المغضوب . تشبيهاً للنوع الشرعى بالمنع الحسى . هذا الصحيح من المذهب . اختاره
المصنف ، والشارح ، والقاضى . وقدمه فى الرايتين . وقال الأزجى فى النهاية :
هذا بعيد ، بل إلحاقه بمال الديون أقرب . اختاره أبو المعالى . وظاهر الفروع :
إطلاق الخلاف .

وقيل : إن كان المال سائمة زكاه ، لحصول النماء والنتاج من غير تصرف ،
بخلاف غيرها . وقال أبو المعالى : إن قضى الحاكم ديونه من ماله ، ولم يفضل شئ
من ماله . فهو الذى ملك نصاباً وعليه دين . قال : وإن سعى لسكر غريم بعض
أعيان ماله ، فلا زكاة عليه ، مع بقاء ملكه ، لضعفه بتسليط الحاكم لغريمه على
أخذ حقه . انتهى . وإن حجب عليه بعد وجوبها ، لم تسقط الزكاة . على الصحيح
من المذهب . وقيل : تسقط إن كان قبل تمسكه من الإخراج . قال فى الحواشى ،
وابن تيم : وهو بعيد . ولا يملك إخراجها من المال لاقطاع تصرفه . قاله
المصنف ، والشارح . وقال ابن تيم : والأولى : أن يملك ذلك كالراهن . وهما
وجهان . وأطلقهما فى الفروع . فإنه قال : لا يقبل إقراره بها . وجزم به بعضهم .
ولا يقبل إقرار المحجور عليه بالزكاة . وتعلق بذمته ، كدين الأدبى . ذكره

المصنف ، والشراح ، وأبو المعالي . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع . وعنه يقبل . كما لو صدقه الغريم .

ويأتى زكاة المرهون في فوائد الخلاف الآتى آخر الباب .

قوله ﴿ وَالْكَفَّارَةُ كَالَّذِينَ فِي أَحَدِ الْجَوَّيْنِ ﴾

وحكماهما أكثرهم روايتين . وأطلقهما في الهداية ، والمعنى ، والشرح ، والحاويين ، والفائق ، والفروع ، والحواشي ، وابن تيم ، والحرر : إذا لم يمنع دين الآدمي الزكاة ، فدين الله - من الكفارة والنذر المطلق ، ودين الحج ونحوه - : لا يمنع بطريق أولى . وإن منع الزكاة ، فهل يمنع دين الله ؟ فيه الخلاف .

أمرهما : هو كالدين [الذي] للآدمي . وهو الصحيح من المذهب . صححه المجد ، وابن حمدان في رعايته . وهو قول القاضي وأتباعه . وجزم به ابن البنا في خلافه في الكفارة ، والخراج . وقال : نص عليه . وهو الذي احتج به القاضي في الكفارة .

والوجه الثاني : لا يمنع وجوب الزكاة .

فأمرتا

إمراهما : النذر المطلق ، ودين الحج ونحوه كالكفارة ، كما تقدم . وقال في الحرر : والخراج من دين الله . وتابعه في الرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم . قاله القاضي ، وابن البنا ، وغيرهما . ففيه الخلاف في إلحاقه بديون الآدميين . وأما الإمام أحمد : فقدم الخراج على الزكاة . وقال الشيخ تقي الدين : الخراج ملحق بديون الآدميين .

والثاني : لو كان الدين زكاة . هل يمنع ؟ عند قواعد الخلاف [في الزكاة هل تجب] في المعين ، أو في الذمة ؟ .

الثانية : لو قال : الله علي أن أنصدق بهذا ، أو هو صدقة ، فحال الحول : فلا زكاة فيه . على الصحيح من المذهب . وقال ابن حامد : فيه الزكاة . فقال

في قوله « إن شفى الله مريضى تصدقت من هاتين المائتين بمائة » فشفى ، ثم حال الحول قبل أن يتصدق بها : وجبت الزكاة . وقال فى الرعاية : إن نذر التضحية بنصاب معين . وقيل : أو قال : جعلته ضحايا ، فلا زكاة . ويحتمل وجوبها إذا تم حوله قبلها . انتهى .

ولو قال « علي الله أن أتصدق بهذا النصاب إذا حال الحول » وجبت الزكاة . على الصحيح من المذهب . اختاره المجد فى شرحه . وقيل : هى كالتى قبلها . اختاره ابن عقيل [وأطلقهما ابن تيميم ، والفروع]

فعلى الأول : تجزئه الزكاة [منه] على أصح الوجهين . ويبدأ بقدرها من الزكاة والنذر . إن نواهما معاً ، لكون الزكاة صدقة . وكذا لو نذر الصدقة ببعض النصاب . هل يخرجهما ، أو يدخل النذر فى الزكاة وينويهما ؟ وقال ابن تيميم : وجبت الزكاة ووجب إخراجهما معاً . وقيل : يدخل النذر فى الزكاة وينويهما معاً . انتهى .

قوله ﴿ الْخَامِسُ مُضَى الْحَوْلُ : شَرْطٌ ، إِلَّا فِي الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ فيشترط مضى الحول فى الأثمان والمال . وعروض التجارة . وظاهر كلام المصنف : اشتراط مضى الحول كاملاً . وهو أحد الوجوه . وهو ظاهر كلام الخرقى والقاضى . لكن ذكره إذا كان النقص فى أثناء الحول .

والوجه الثانى : يعنى عن ساعتين . وهو المذهب . قال فى الفروع : وهو الأشهر .

قلت : عليه أكثر الأصحاب .

وقدمه ابن تيميم . واختاره أبو بكر . وقدم المجد فى شرحه : أنه لا يؤثر أقل من معظم اليوم . وقال فى المحرر ، والفائق : ولا يؤثر نقص دون اليوم . وقيل : يعنى عن نصف يوم . وقال أبو بكر : يعنى عن يوم . اختاره القاضى . وصححه ابن تيميم . قال فى الفروع : وجزم به فى المحرر وغيره . وليس كما قال . وقد تقدم لفظه .

وقيل : يعنى عن يومين . وقيل : الخمسة والسبعة يحتمل وجهين .

وقال في الروضة : يعنى عن أيام . قال في الفروع : فإما أن مراده ثلاثة أيام لقلتها . واعتبارها في مواضع ، أو ما لم يعد كثيراً عرفاً .
وقيل : يعتبر طرفا الحول خاصة في العروض خاصة .

قوله ﴿ فَإِذَا اسْتِفَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَتِمَّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ﴾ .

وهذا المذهب ، إلا ما استثنى . وسواء كان المستفاد من جنس ما يملكه أولاً . وعليه الأصحاب . وحكى عنه رواية في الأجرة : أنها تتبع المال الذى من جنسها .
فأمره : يضم المستفاد إلى نصاب بيده من جنسه أو فى حكمه . ويذكر كل مال إذا تم حوله . وهذا الصحيح من المذهب .
وقيل : يعتبر النصاب فى المستفاد أيضاً .

قوله ﴿ إِلَّا تَنَاجُ السَّاعَةَ وَرَبِيعُ التِّجَارَةِ . فَإِنْ حَوَّلَهُمَا حَوْلُ أَصْلِهِمَا إِنْ كَانَ نِصَابًا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نِصَابًا فَحَوْلُهُ مِنْ حِينَ كَمَلَ النِّصَابُ ﴾
هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه حوله من حين ملك الأمات . نقلها حنبل
وقيل : حول النتاج منذ كمل أمهاته نصاباً . وحول أمهاته منذ ملكهن
ذكره فى الرعاية . ووجه فى الفروع تخريجاً واحتمالاً فى ربح التجارة : أن حوله
حول أصله .

قلت : قال الزركشى ، وقيل عنه : إذا كمل النصاب بالربح ، فحوله من حين ملك الأصل . كالماشية فى رواية .

فعلى رواية حنبل : لو أبدل بعض نصاب بنصاب من جنسه ، كعشرين شاة بأربعين : احتتم أن ينبى على حول الأولى . ويحتتم أن يبتدىء الحول . وأطلقهما فى الفروع . وهما وجهان مطلقان فى مختصر ابن تيمم ، وروايتان مطلقتان فى الرعاية الكبرى .

قلت : الصواب الثانى من الاحتمالين .

قوله ﴿وَإِنْ مَلَكَ نَصَابًا صِغَارًا: انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ حِينَ مَلَكَ﴾

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه لا ينقعد ، حتى يبلغ سنًا يجزئ مثله في الواجب . وحكى ابن تيميم : أن القاضي قال في شرحه الصغير : يجب الزكاة في الحقائق ، وفي بنات الحاض [واللبون ، بناء على أصل السخال . ونقل حرب : لازكاة في بنات الحاض] حتى تكون فيها كبيرة . قال في الفروع : كذا قال . فعلى المذهب : لو تغذت باللبن فقط لم يجب لعدم السوم المعتبر . اختاره المجد في شرحه . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : يجب لوجوبها فيه تبعاً للأُمات . كما تتبعها في الحول . وأطلقهما في الفروع ، والزر كشي ، وابن تيميم . وها احتمالان ذكرهما ابن عقيل .

وعلى الرواية الثانية : ينقطع ما لم يبق واحدة من الأُمات . نص عليه ، وهو الصحيح عليها . وقيل : ينقطع ، ما لم يبق نصاب من الأُمات .

قوله ﴿وَمَتَى نَقَصَ النَّصَابُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ﴾ .

انقطع الحول . هذا المذهب ، وعليه الجمهور . وتقدم قول : بأنه لو انقطع في أثناء حول عروض التجارة - وكان كاملاً في أوله وآخره - : أنه لا يضر .

قوله ﴿أَوْ بَاعَهُ، أَوْ أَبْدَلَهُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ : انْقَطَعَ الْحَوْلُ﴾ .

هذا المذهب بشرطه . وعليه الأصحاب . وقال ابن تيميم : وإن أبدله لامتثلته مما فيه الزكاة : انقطع على الأصح . قال في القواعد : وخرج أبو الخطاب في الانتصار رواية بالبناء في الإبدال من غير الجنس مطلقاً .

فأمرناه

إمراًهما : لا ينقطع الحول بإبدال نصاب ذهب بفضة ، أو بالعكس ، على

الصحيح من المذهب . فيكون ذلك مستثنى من كلام المصنف وغيره ممن أطلق .

وفيه رواية مخرجة من عدم ضم أحدهما إلى الآخر ، وإخراجه عنه . قال ابن تيميم :

إبدال أحد النكدين بالآخر يبنى على الضم . قال فى القواعد : فيه روايتان . قال الزركشى : طريقة أبى محمد ، وطائفة - وصحها أبو العباس - : مبنية على الضم . وطريقة القاضى وجماعة - منهم المجد - أن الحول لا ينقطع مطلقاً . وإن لم نقل بالضم .

تنبيه : حيث قلنا « لا ينقطع الحول » فالصحيح : أنه يخرج مما ملكه عند وجوب الزكاة . قدمه فى الفروع . وقال القاضى - وتبعه فى شرح المذهب - يخرج مما ملكه أكثر الحول . قال ابن تيم : ونص أحمد على مثله .
الثانية : لا ينقطع الحول فى أموال الصيارفة لثلايفضى إلى سقوطها فيما ينمو ، أو وجوبها فى غيره . قال فى الفروع : والأصول تقتضى العكس . وهذا أيضاً يكون مستثنى من كلام المصنف وغيره .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِذَلِكَ الْفِرَارُ مِنَ الزَّكَاةِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه إذا قصد بالبيع أو الهبة أو الإتلاف أو نحوه الفرار من الزكاة لم تسقط . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقال أبو يعلى الصغير فى مفرداته ، عن بعض الأصحاب : تسقط الزكاة بالتحويل . وفاقاً لأبى حنيفة والشافعى ، كما فى بعد الحول الأول .
قلت : وقواعد المذهب وأصوله تأبى ذلك .

فعلى المذهب : اشترط المصنف أن يكون ذلك عند قرب وجوبها . وجزم به جماعة من الأصحاب ، منهم أبو الخطاب فى الهداية .

وقدم فى الرعايتين ، والحاويين ، والفائق وغيرهم : عدم السقوط إذا فعله فاراً قبل الحول بيومين أو يوم فأكثر . وفى كلام القاضى : بيومين أو يوم . وقيل : بشهرين . حكاه فى الرعاية وغيرها .

وقدم فى الفروع : أنه متى قصد بذلك الفرار من الزكاة مطلقاً لم تسقط . وسواء كان فى أول الحول أو وسطه أو آخره . قال : وأطلقه الإمام أحمد . فلهذا

قال ابن عقيل : هو ظاهر كلامه . وهو ظاهر ماجزم به في الخلاصة . وقدمه في الحرر . وقال الزركشي : وهو ظاهر كلام الخرق . وهو الغالب على كلام كثير من المتقدمين ، واختيار طائفة من المتأخرين ، كابن عقيل ، والجد وغيرهما . وذكره بعضهم قولاً . وقال في الفائق : نص أحمد على وجوبها فيمن باع قبل الحول بنصف عام .

قال ابن تيميم : والصحيح تأخير ذلك بعد مضي أكثر الحول . وقال الجد في شرحه وغيره : لأول الحول ، لندرته . وفي كلام القاضي : في أول الحول نظر . وقال أيضاً : في أوله ووسطه لم يوجد لرب المال الغرض . وهو الترفه بأكثر الحول والنصاب ، وحصول النماء فيه .

فأمرناه

إماماهما : يزكي من جنس المبيع لذلك الحول فقط . إذا قصد الفرار ، على الصحيح من المذهب .

وقيل : إن أبدله بعقار ونحوه وجبت زكاة كل حول . وسأله ابن هاني . فيمن ملك نصاب غنم ستة أشهر ، ثم باعها . فكثت عنده ستة أشهر ؟ قال : إذا فرّ بها من الزكاة زكى ثمنها إذا حال عليها الحول . وقيل : يعتبر الأحظ للفقراء .

الثانية : لو ادعى أنه لم يقصد بما فعل الفرار من الزكاة ، قبل فيما بينه وبين الله تعالى . وفي الحكم وجهان . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيميم .

قلت : الأولى أنه إن عرف بقرائن أنه قصد الفرار : لم يقبل قوله وإلا قبل . قوله ﴿ وَإِنْ أَبْدَلَهُ بِنِصَابٍ مِنْ جِنْسِهِ بَنَى عَلَى حَوْلِهِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . ويتخرج أن ينقطع . وهو لأبي الخطاب . كالجنسين .

قال ابن تيميم : لم ينقطع على الأصح . وقاسه جماعة من الأصحاب - منهم القاضي

وأصحابه ، وللمصنف ، والمجد ، وغيرهم - البناء على الحول الأول في هذه المسألة على عروض التجارة تباع بنقد أو تشتري به . فإنه يبنى . وحكى الخلاف .

تيسير : اعلم أن بعض الأصحاب عبر في هذه المسألة بالبيع ، كما قاله المصنف هنا ، وعبر بعضهم بالإبدال . قال في الفروع : ودليلهم يقتضى التسوية ، وعبر القاضى بالإبدال . ثم قال : نص عليه في رواية أحمد بن سعيد ، في الرجل يكون عنده غنم سائمة ، فيبيعها بضعفها من الغنم . هل يزيكها أم يركى الأصل ؟ فقال : بل يعطى زكاتها . لأن نماءها منها .

وقال أبو المعالي : المبادلة ، هل هي بيع ؟ فيه روايتان . ثم ذكر نصه بجواز إبدال المصحف ، لا يبيعه . وقول أحمد : المعاطاة بيع ، والمبادلة معاطاة . وأن هذا أشبه . قال : فإن قلنا : هي بيع انقطع الحول ، كلفظ المبيع ، لأنه ابتداء ملك . نعم المبادلة تدل على وضع شيء مماثل له كالتيمم عن الوضوء . فكل بيع مبادلة ولا عكس . انتهى .

وقال أبو بكر في المبادلة : هل هي بيع أم لا ؟ على روايتين . وأنكر القاضى ذلك . وقال : هي بيع بلا خلاف . ذكره ابن رجب في القاعدة الثالثة والأربعين بعد المائة . ويأتى هذا في أوائل كتاب البيع عند حكم بيع المصحف .

فائدة : لو زاد بالاستبدال ، تبع الأصول في الحول أيضاً . نص عليه كنتاج ، فلو أبدل مائة شاة بمائتين لزمه زكاة مائتين . إذا حال حول المائة . نص عليه . وقال . أبو المعالي : يستأنف للزائد حولاً . وقال في الانتصار : إن أبدله بغير جنسه بنى . أوماً إليه . ثم سلمه ورفق . وقال ابن تيمم ، وابن حمدان : لا يبنى في الأصح . فائدة : لو أبدله بغير جنسه ، ثم رد عليه بغير ونحوه : استأنف الحول ، على الصحيح من المذهب . وذكر أبو بكر : إذا أبدل نصاباً بغير جنسه ، ثم رد عليه بغير ونحوه . يبنى على الحول الأول إذا لم تحصل المبادلة بيعاً - وفي نسخة إذا لم نقل المبادلة بيعاً - ولو أبدل نصاب سائمة بمثله . ثم ظهر فيه على عيب ، بعد أن

وجبت الزكاة . فله الرد . ولا تسقط الزكاة عنه ، على الصحيح من المذهب .
وقال ابن حامد : إذا دلس البائع العيب فرد عليه . فزكاته عليه . فإن خرج
من النصاب فله رد ما بقى فى أحد الوجهين . وفى الآخر : يتعين له الأرش .

قلت : هذا المذهب ، على ما يأتى فى خيار العيب .
وأطلقهما ابن تيمم . فعلى الأول : لو اختلفا فى قيمة المخرج كان القول قول المخرج
قلت : وهو الصواب .

وقيل : القول قول صاحبه . وأطلقهما ابن تيمم ، والفروع على ما تقدم .
قوله ﴿ وَإِذَا تَمَّ الْحَوْلُ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ ﴾ .

هذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه فى رواية الجماعة . قال فى
الفروع : نقله واختاره الجماعة .

قال الجمهور : وهذا ظاهر المذهب . حكاه أبو المعالى وغيره . انتهى .
قال المصنف ، والشارح : هى الظاهرة عند أكثر أصحابنا . وجزم به فى الإرشاد
والقاضى فى الجرد ، والتعليق ، والجامع ، وصاحب الوجيز وغيرهم . واختاره
أبو الخطاب فى خلافه الصغير . وصححه المجد فى شرحه ، وغيره . وقدمه فى الهداية
والخلاصة ، والراغبين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه تجب فى الذمة . قال فى المذهب ، ومسبوك الذهب : يتعلق بالذمة فى
أصح الروايتين .

قال ابن عقيل : هو الأشبه بمذهبنا . وجزم به الخرقى ، وأبو الخطاب فى
الانتصار . وقال : رواية واحدة . وقدمه فى التلخيص ، والفائق ، وابن رزى فى
شرحيه ، ونهايته ونظمها ، واختاره . وأطلقهما فى المبهج ، والإيضاح ، والمستوعب ،
والبلغة ، والشرح ، والحاوى الكبير .

وقيل : تجب فى الذمة ، وتعلق بالنصاب . قال فى القواعد الفقهية : ووقع
ذلك فى كلام القاضى ، وأبى الخطاب وغيرهما . وهى طريقة الشيخ تقي الدين .

قال في القواعد : وفي كلام أبي بكر إشعار بتنزيل الروايتين على اختلاف حالين ، وهما يسار المالك وإعساره . فإن كان موسراً وجبت في ذمته . وإن كان معسراً وجبت في عين المال . قال : وهو غريب .

تنبيه : لهذا الخلاف - أعنى أنها : هل تجب في العين ، أو في الذمة ؟ -

فوائد جمة

منها : ما ذكره المصنف هنا . وهو ما إذا مضى حولان على النصاب لم تؤد زكاتها . فعليه زكاة واحدة ، إن قلنا : تجب في العين . وزكاتان إن قلنا : تجب في الذمة . هكذا أطلق الإمام أحمد : أن عليه زكاتين ، إذا قلنا : تجب في الذمة وتبعه جماعة من الأصحاب . منهم المصنف هنا . فأطلقوا ، حتى قال ابن عقيل ، وصاحب التلخيص ، ولو قلنا : إن الدين يمنع وجوب الزكاة لم تسقط هنا . لأن الشيء لا يسقط نفسه وقد يسقط غيره . وقدمه في الفروع .

وقال صاحب المستوعب ، والحرر ، ومن تابعهما : إن قلنا تجب في الذمة زكي لكل حول ، إلا إذا قلنا دين الله يمنع . فيزكي عن حول واحد ، ولا زكاة للحول الثاني لأجل الدين ، لا للتعلق بالعين . وحزم به في القواعد الفقهية .

قال الزركشي : هذا قول الأكثر . وزاد في المستوعب : متى قلنا يمنع الدين : فلا زكاة للعام الثاني ، تعلقت بالعين أو بالذمة . وقال : حيث لم يوجب أحمد زكاة العام الثاني ، فإنه بنى على رواية منع الدين . لأن زكاة العام الأول صارت ديناً على رب المال ، والعكس بالعكس .

وجعل من فوائد الروايتين : إخراج الراهن الموسر من الرهن بلا إذن . إن عتقت بالعين . واختاره سقوطها بالتلف وتقديمها على الدين . قاله في الفروع ، وقال غيره خلافه . ويأتى أيضاً .

وقال في القواعد : قال في المستوعب : تتكرر زكاته لكل حول على القولين ، وتأول كلام أحمد بتأويل فاسد .

تفسير : محل هذه الفائدة : في غير ما زكاته الغنم من الإبل ، كما قال المصنف .
فأما ما زكاته الغنم من الإبل : فإن عليه لكل حول زكاة ، على كلا الروايتين
على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونص
عليه . قال في الفروع : أما لو كان الواجب غير الجنس ، بل الإبل المزكاة بالغنم
فنص أحمد : أن الواجب فيه في الذمة . وإن كانت الزكاة فيه تتكرر . وفرق بينه
وبين الواجب من الجنس . وقال في الرعاية : والشيء عن الإبل تتعلق بالذمة
فتتعدد وتتكرر .

قلت : هذا إن قلنا لا تسقط بدين الله انتهى .

وقال أبو الفرج الشيرازي ، في المبهم : حكمه حكم مالو كان الواجب من
جنس المحرج عنه . قال في الفروع : وظاهر كلام أبي الخطاب - واختاره صاحب
المستوعب والمحرج - أنه كالواجب من الجنس ، على ما سبق من العين والذمة .
لأن تعلق الزكاة كتعلق الأرض بالجاني ، والدين بالرهن . فلا فرق إذن .
فعلى المذهب : لو لم يكن سوى خمس من الإبل . ففي امتناع زكاة الحول
الثاني - لكونها ديناً - الخلاف . وقال القاضي في الخلاف ، في هذه المسألة :
لا يلزمه .

وعلى المذهب أيضاً : في خمس وعشرين بغيراً في ثلاثة أحوال . الأول :
حول بنت مخاض ، ثم ثمان شياه . لكل حول أربع شياه .
وعلى كلام أبي الخطاب : أنها تجب في العين مطلقاً كذلك لأول حول ،
ثم للثاني ، ثم إن نقص النصاب بذلك عن عشرين بغيراً إذا قومناه ، فللثالث
ثلاث شياه والأربع .

فوائد

إمراها : متى أفنت الزكاة المال : سقطت بعد ذلك . صرح به في التاخيص
وجزم به في الفروع ، لكن نص أحمد في رواية منها على وجوبها في الدين بعد

استغراقه بالزكاة . قال فى القواعد : فإما أن يحمل ذلك على القول بالوجوب فى الذمة ، وإما أن يفرق بين الدين والعين بأن الدين وصف حكمى لا وجود له فى الخارج ، فتتعلق زكاته بالذمة ، رواية واحدة . ولكن نص أحمد فى رواية غير واحد على التسوية بين الدين والعين فى امتناع الزكاة فيما بعد الحول الأول . وصرح بذلك أبو بكر وغيره .

الثانية : تعلق الزكاة بالعين مانع من وجوب الزكاة فى الحول الثانى وما بعده بلا نزاع . وليس بمانع من انعقاد الحول الثانى ابتداء . وهو قول القاضى فى المجرى ، وابن عقيل . ونقل المجد الاتفاق عليه . وهو ظاهر ما ذكره الخلال فى الجامع . وأورد عن أحمد من رواية حنبل ما يشهد له .

وقيل : إنه مانع من انعقاد الحول الثانى ابتداء . وهو قول القاضى فى شرح المذهب ، والمصنف فى المغنى . وأطلقهما فى القواعد . ويأتى معنى ذلك فى الخلطة إذا باع بعض النصاب .

الثالثة : إذا قلنا : تجب الزكاة فى العين . فقال فى الرعايتين ، والحاوى الصغير : يتعلق به كمتعلق أرش جنابة الرقيق برقبته . فلزمه إخراج زكاته من غيره ، والتصرف فيه ببيع غيره ، بلا إذن السامى . وكل النماء له . وإن أتلفه لزمه قيمة الزكاة دون جنسه ، حيواناً كان النصاب أو غيره . ولو تصدق ب كله ، بعد وجوب الزكاة ولم ينوها ، لم يحجزه . وإذا كان كله ملكاً لربه لم ينقص بتعلق الزكاة . بل يكون ديناً يمنع الزكاة كدين آدمى ، أو لا يمنع لعدم رجحانها على زكاة غيرها ، بخلاف دين الأدمى .

وقيل : بل يتعلق به كمتعلق الدين بالرهن ، وبمال من حجر عليه لفسله . فلا يصح تصرفه فيه قبل وفائه أو إذن ربه .

وقيل : بل كمتعلقه بالتركة ، قال : وهو أقيس : قال فى القاعدة الخامسة والثمانين : تعلق الزكاة بالنصاب ، هل هو تعلق شركة أو ارتهان . أو تعلق استيفاء

كالجناية؟ اضطرب كلام الأصحاب اضطراباً كثيراً . ويحصل منه ثلاثة أوجه .
أُصِرْها : أنه تعلق شركة . وصرح به القاضى فى موضع من شرح المذهب .
وظاهر كلام أبى بكر يدل عليه . وقد بينه فى موضع آخر .

والثاني : تعلق استيفاء . وصرح به غير واحد ، منهم القاضى . ثم منهم من
يشبهه بتعلق الجناية . ومنهم من يشبهه بتعلق الدين بالتركة .

والثالث : أنه تعلق رهن . وينكشف هذا النزاع بتحرير مسائل .
منها : أن الحق هل يتعلق بجميع النصاب ، أو بمقدار الزكاة فيه غير معين ؟
ونقل القاضى وابن عقيل الاتفاق على الثانى .

ومنها : أنه مع التعلق بالمال ، هل يكون ثابتاً فى ذمة المالك أم لا ؟ ظاهر كلام
الأكثر : أنه - على القول بالتعلق بالعين - لا يثبت فى الذمة منه شيء ، إلا أن
يتلف المال ، أو يتصرف فيه المالك بعد الحول . وظاهر كلام أبى الخطاب والمجد
فى شرحه - إذا قلنا الزكاة فى الذمة - يتعلق بالعين تعلق استيفاء محض ، كتعلق
الديون بالتركة . واختاره الشيخ تقي الدين ، وهو حسن .

ومنها : منع التصرف . والمذهب لا يمنع . انتهى .

قوله ﴿ وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وُجُوبِهَا إِمْكَانُ الْأَدَاءِ . وَلَا تَسْقُطُ
بِتَلَفِ الْمَالِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى
الفروع وغيره .

وعنه أنها تسقط إذا لم يفرط . فيعتبر التمكن من الأداء مطلقاً . اختاره
المصنف . واختار الشيخ تقي الدين أن النصاب إذا تلف بغير تفریط من المالك لم
يضمن الزكاة على الروایتين . قال : واختاره طائفة من أصحابنا . وذكر القاضى ،
وابن عقيل رواية باعتبار إمكان الأداء فى غير المال الظاهر . وذكر أبو الحسين

رواية : لا يسقط بتلف النصاب غير المشائية . وقال الجدد - على الرواية الثانية - تسقط في الأموال الظاهرة دون الباطنة . نص عليه في رواية أبي عبد الله النيسابورى وغيره . قال في الفروع : كذا قال .

وقال أبو حفص العكبرى : روى أبو عبد الله النيسابورى : الفرق بين المشائية والمال . والعمل على ما روى الجماعة : أنها كالمال . ذكره القاضى وغيره . وقال في القواعد الفقهية : وعنه رواية ثانية تسقط الزكاة إذا تلف النصاب أو بعضه قبل التمكن من أداء الزكاة ، وبعد تمام الحول . فمنهم من قال : هي عامة في جميع الأموال . ومنهم من خصها بالمال الباطن دون الظاهر . ومنهم من عكس ذلك . ومنهم خصها بالمواشى .

تنبيه : يستثنى من عموم كلام المصنف وغيره : زكاة الزروع إذا تلفت بمجائحة قبل القطع . فإن زكاتها تسقط . وقد صرح به المصنف في باب زكاة الخارج من الأرض عند قوله « فإن تلفت قبله بغير تَعَدٍّ منه سقطت الزكاة » قال القواعد : اتفاقاً ، قال : وخرج ابن عقيل [وجهاً بوجوب زكاتها أيضاً . قال : وهو ضعيف مخالف للإجماع الذى حكاه ابن المنذر وغيره .

قلت : قد قاله ابن عقيل . وذكره ابن عقيل [في عمد الأدلة رواية . ذكره ابن تيم . قال في الفروع : وأظن في المغنى أنه قال : قياس من جعل وقت الوجوب بدو الصلاح ، واشتداد الحب : أنه كتنقص نصاب بعد الوجوب قبل التمكن انتهى . ويأتى ذلك في باب زكاة الخارج من الأرض .

فعلى المذهب : لو تلف النصاب بعد الحول وقبل التمكن من الأداء ضمنها . وعلى الرواية الثانية : لا يضمنها . وجزم في الكافى ، ونهاية أبى المعالى ، بالضمن . وعلى المذهب أيضاً : لو تلف النصاب ضمنها . وعلى الرواية الثانية : لا يضمنها . وظاهر كلام الخرقى : أنه لا يضمنها مطلقاً . واختاره في النصيحة ، وصاحب

المستوعب ، والمصنف في المعنى ، والشيخ تقي الدين . وذكره جماعة رواية عن الإمام أحمد .

ولو أمكنه إخراجها ، لكن خاف رجوع السامعي ، فهو كمن لم يمكنه إخراجها . فلو نتجت السائمة لم تضم في حكم الحول الأول على المذهب ، وتضم على الثانية .
تنبيه : اختلف الأصحاب في مأخذ الخلاف في أصل المسألة . فقيل : الخلاف

هنا مبني على الخلاف في محل الزكاة . فإن قيل في الزمة لم تسقط وإلا سقطت . وهو قول الحلواني في التبصرة ، والسامري . وقيل : إنه ظاهر كلام الخرقي . وفي كلام الإمام أحمد إيماء إليه أيضاً . فتكون من جملة فوائد الخلاف .

والصحيح من المذهب : أن هذه المسألة ليست مبنية على الخلاف في محل الزكاة : هل هي في الزمة أو في العين ؟ قال في القواعد : وهو قول القاضي والأكثرين . وقدمه في الفروع .

ومن الفوائد قول المصنف ﴿ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ نِصَابٍ . فَعَلَيْهِ زَكَاةٌ جَمِيعُهُ لِكُلِّ حَوْلٍ ، إِنْ قَلْنَا : تَجِبُ فِي الزِّمَةِ . وَإِنْ قَلْنَا : تَجِبُ فِي الْعَيْنِ ، نَقْصَ مِنْ زَكَاتِهِ لِكُلِّ حَوْلٍ بِقَدَرِ نَقْصِهِ مِنْهَا ﴾ .

قوله ﴿ وَإِذَا مَاتَ مَنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ أُخِذَتْ مِنْ تَرِكَةِ ﴾

هذا المذهب . أوصى بها أو لم يوص . وعليه الأصحاب . ونقل إسحاق بن هانئ . فيمن عليه حج لم يوص به ، وزكاة وكفارة : من الثلث . ونقل عنه : من رأس المال ، مع علم ورثته به . ونقل عنه أيضاً في زكاة من رأس ماله مع صدقة . قال في الفروع : فهذه أربع روايات في المسألة . ولفظ الرواية الثانية يحتمل تقييده بعدم وصيته . كما قيد الحج . يؤيده : أن الزكاة مثله أو أكد . ويحتمل أنه على إطلاقه . ولم أجد في كلام الأصحاب سوى النص السابق . انتهى .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ اقْتَسَمُوا بِالْحَصَصِ ﴾

هذا المذهب مطلقاً . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . ونقل عبد الله : يبدأ

بالدين . وذكره جماعة قولاً ، منهم ابن تيميم ، والفائق ، وغيرهما كعدمه بالرهنية .
وقيل : تقدم الزكاة . واختاره القاضى فى المجد ، وصاحب المستوعب وغيرهما .
قال المجد : تقدم الزكاة ، كبقاء المال الزكوى . فجعله أصلاً . وذكره بعضهم من
تتمة القول . وحكى ابن تيميم وجهها : تقدم الزكاة ، ولو علفت بالذمة . وقال : هو
أولى . وقاله المجد قبله . وقيل : إن تعلقت الزكاة بالعين قدمت وإلا فلا . وقال فى
الرعاية الكبرى قلت : إن تعلقت الزكاة بالذمة تحاصا . وإلا فلا ، بل يقدم
دين الآدمى . ويأتى بعض ذلك فى آخر كتاب الوصايا .

فائدتاه

إمضاءهما : لو كان المالك حياً وأفلس ، فصرح المجد فى شرحه : أن الزكاة
تقدم حتى فى حال الحجر . وقال : سواء قلنا تتعلق الزكاة بالعين أو بالذمة ، إذا
كان النصاب باقياً . قال فى القواعد : وهو ظاهر كلام القاضى ، والأكثرين .
وظاهر كلام الإمام أحمد ، فى رواية ابن القاسم : تقديم الدين على الزكاة .
الثانية : ديون الله كلها سواء . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه
الأصحاب . وعنه تقدم الزكاة على الحج . وقاله بعضهم . وذكره بعضهم قولاً . وأما
النذر بتعين : فإنه يقدم على الزكاة والدين . قاله الأصحاب .

وقال فى الرعاية الكبرى ، قلت : ويحتمل تقديم الدين . انتهى .
ومن الفوائد : إن كان النصاب مرهوناً ، ووجبت فيه الزكاة . فهل تؤدى
زكاته منه ؟ هنا حالتان .

إحدهما : أن لا يكون له مال غيره يؤدى منه الزكاة . فهنا يؤدى الزكاة
من عين الرهن . صرح به الخرقى والأصحاب .

الحالة الثانية : أن يكون للمالك مال يؤدى منه الزكاة غير الرهن . فهنا ليس
له أداء الزكاة منه بدون إذن المرتهن . على الصحيح من المذهب . وذكره
الخرقى أيضاً . وذكر فى المستوعب أنه متى قلنا : الزكاة تتعلق بالدين قبله ،

أخرجها . منه أيضاً . لأنه تعلق قهرى . وينحصر فى العين . فهو كحق الجناية
وقال فى الفروع : ويركى المرهون على الأصح ، ويخرجها الراهن منه بلا إذن إن
عدم . كجناية رهن على دينه . وقيل : منه مطلقاً . وقيل : إن علق بالعين .
وقيل : يركى رهن موسر . وإن أيسر معسر جعل بدله رهنًا . وقيل : لا . انتهى .
ومن الفوائد : التصرف فى النصاب أو بعضه ببيع ، أو غيره . والصحيح من
المذهب : صحته . ونص عليه الإمام أحمد . قال الأصحاب : وسواء قلنا الزكاة فى
العين أو فى الذمة . وذكر أبو بكر فى الشافى ، إن قلنا : الزكاة فى الذمة ، صح
التصرف مطلقاً . وإن قلنا : فى العين ، لم يصح التصرف فى مقدار الزكاة . قال
ابن رجب : وهذا متوجه على قولنا : إن تعلق الزكاة بتعلق شركة أو رهن .
صرح به بعض المتأخرين .

قلت : تقدم ذلك فى الفائدة الثالثة قريباً .

ونزل أبو بكر هذا على اختلاف الروايتين المنصوصتين عن أحمد فى المرأة إذا
وهبت زوجها مهرها الذى لها فى ذمته ، فهل تجب زكاته عليه أو عليها ؟ قال :
فإن صححنا هبة المهر جميعه ، فعلى المرأة إخراج زكاته من مالها . وإن صححنا الهبة
فما عدا مقدار الزكاة كان قدر الزكاة حقاً للمساكين فى ذمة الزوج . فيلزمه
أداؤه إليهم . ويسقط عنه بالهبة ما عداه . قال ابن رجب : وهذا بناء غريب جداً .
وعلى المذهب : لو باع النصاب كله ، تعلقت الزكاة بذمته حينئذ بغير خلاف
كما لو تلف .

فإن عجز عن أدائها . فقال الجدل : إن قلنا : الزكاة فى الذمة ابتداء . لم يفسخ
البيع . وإن قلنا : فى العين ففسخ البيع فى قدرها ، تقديمًا لحق المساكين . وجزم به
فى القاعدة الرابعة والعشرين .

وقال المصنف : تتعين فى ذمته كسائر الديون بكل حال . ثم ذكر احتمالاً
بالفسخ فى مقدار الزكاة من غير بناء على محل التعلق .

ومن الفوائد : إذا كان النصاب غائباً عن مالكه ، لا يقدر على الإخراج منه ، لم يلزمه إخراج زكاته حتى يتمكن من الأداء منه . نص عليه . وصرح به المجد في موضع من شرحه . ونص أحمد فيمن وجب عليه زكاة مال فأقرضه ، لا يلزمه أداء زكاته حتى يقبضه . قال في القواعد : ولعله يرجع إلى أن أداء الزكاة لا يجب على الفور .

وقال القاضي ، وابن عقيل : يلزمه أداء زكاته قبل قبضه . لأنه في يده حكماً ولهذا يتلف من ضمانه بخلاف الدين في ذمة غريمه . وكذا ذكره المجد في موضع من شرحه . وأشار في موضع إلى بناء ذلك على محل الزكاة . فإن قلنا : الذمة . لزمه الإخراج عنه من غيره . لأن زكاته لا تسقط بتلفه ، بخلاف الدين . وإن قلنا : العين . لم يلزمه الإخراج حتى يتمكن من قبضه .

وقال ابن تيميم ، وصاحب الفروع : ومن كان له مال غائب . وقلنا : الزكاة في العين ، لم يلزمه الإخراج عنه . وإن قلنا : في الذمة . فوجهان .

قال ابن رجب : والصحيح الأول . وقال : ووجوب الزكاة على الغائب إذا تلف قبل قبضه ، يخالف لكلام أحمد .

ومن الفوائد : ما تقدم على قول . وهو ما إذا أخرج رب المال زكاة حقه من مال المضاربة منه . فالصحيح من المذهب : أنه يحسب ما أخرجه من رأس المال ونصيبه من الربح ، كما تقدم . وقيل : يحسب من نصيبه من الربح خاصة . اختاره المصنف في المغنى . وقال في الكافي : هي من رأس المال .

فبعض الأصحاب بنى الخلاف على الخلاف في محل التعلق . فإن قلنا : الذمة فهي محسوبة من الأصل والربح ، كقضاء الديون . وإن قلنا : العين ، حسبت من الربح ، كالمؤنة .

قال ابن رجب في القواعد : ويمكن أن يبني على هذا الأصل أيضاً : الوجهان في جواز إخراج المضارب زكاة حصته من مال المضاربة . فإن قلنا : الزكاة

تتعلق بالعين ، فله الإخراج منه ، وإلا فلا . قال : وفي كلام بعضهم إيماء إلى ذلك .
فأمره : قال في الفروع : النصاب الزكوى سبب لوجوب الزكاة ، وكأي دخل فيه إتمام الملك يدخل فيه من يجب عليه .
أو يقال : الإسلام والحرية شرطان للسبب . فعدمهما مانع من صحة السبب وانعقاده . وذكر غير واحد هذه الأربعة شروطاً للوجوب كالحول . فإنه شرط للوجوب بلا خلاف . لا أثر له في السبب . وأما إمكان الأداء فشرط للزوم الأداء .
وعنه للوجوب . انتهى .

باب زكاة بهيمة الأنعام

قوله ﴿وَلَا تَجِبُ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ مِنْهَا﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : تجب في المعلوفة أيضاً . قال ابن تيميم : ونصر ابن عقيل وجوب الزكاة في المعلوفة في غير موضع من فنونه . انتهى . وذكر ابن عقيل في عمد الأدلة والفنون تحريماً بوجوب الزكاة فيما أعد للإجارة من العقار والحيوان وغيره في القيمة [وقال في الرعاية : فلو كان نتاج النصاب المباع له في الحول رضيعاً غير سائم في بقية حول أمهاته ، فوجهان . انتهى . وأطلقهما ابن تيميم . وأطلقهما بعضهم احتمالين] قال في الفروع : وقيل : تجب فيما أعد للعمل كالإبل التي تسكرى . وهو أظهر . ونصه لا . انتهى .
قوله ﴿وَهِيَ الَّتِي تَرَعَى فِي أَكْثَرِ الْحَوْلِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونص عليه في رواية صالح وغيره .

وقيل : يعتبر أن ترعى الحول كله . زاد بعض الأصحاب : ولا أثر لعلف يوم أو يومين . وظاهر كلام القاضى في أحكامه : عدم اشتراط أكثر الحول . قاله ابن تيميم